



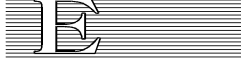
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء



Distr.: General  
E/ECA/COE/28/2  
AU/CAMEF/EXP/ 2 (IV)  
Date: 13 May 2009

Arabic  
Original: English

لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية  
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية  
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية  
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر  
2-5 حزيران/يونيه 2009

استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام 2008

## جدول المحتويات

### الصفحة

|                                                                                                                                                                      |    |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| ألف - مقدمة .....                                                                                                                                                    | 1  |
| باء - التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي .....                                                                                                                  | 1  |
| جيم - الأداء الاقتصادي العام في أفريقيا .....                                                                                                                        | 3  |
| انخفاض معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا في عام 2008 .....                                                                                                               | 3  |
| يستمر اختلاف أداء النمو عبر المناطق دون الإقليمية والبلدان .....                                                                                                     | 5  |
| دال - اختلالات الاقتصاد الكلي المدفوعة إلى حد كبير بالصدمات المتعلقة بالسلع الأساسية .....                                                                           | 7  |
| العجز المالي المتزايد للبلدان المستوردة للنفط .....                                                                                                                  | 7  |
| سجلت أفريقيا معدلات تضخم مرتفعة في عام 2008 .....                                                                                                                    | 9  |
| هاء - تدهور الموازين الخارجية في غالبية البلدان الأفريقية في عام 2008 .....                                                                                          | 10 |
| التطورات في ميزان المدفوعات .....                                                                                                                                    | 10 |
| تزايد تقلبات سعر الصرف في عام 2008 .....                                                                                                                             | 11 |
| تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لها دور أساسي في تمكين أفريقيا من تعزيز النمو .....                                                                                 | 13 |
| واو - اتجاهات التنمية الاجتماعية .....                                                                                                                               | 14 |
| الفقر والبطالة .....                                                                                                                                                 | 15 |
| التعليم: تحقق زيادات ملحوظة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية .....                                                                                             | 16 |
| الصحة: تقدم متفاوت في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأوبئة الأخرى وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية ..... | 17 |
| زاي - آفاق النمو لعام 2009 تتلبد بالغيوم مع تعمق الانكماش العالمي .....                                                                                              | 20 |
| حاء - الاستنتاجات ومسائل السياسات الرئيسية .....                                                                                                                     | 21 |
| المراجع - .....                                                                                                                                                      | 23 |

## ألف - مقدمة

1- انخفض الأداء الاقتصادي في أفريقيا خلال عام 2008 ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الانخفاض حدة في عام 2009. ومما دفع إلى حدوث التدهور الاقتصادي في أفريقيا الاضطرابات المالية التي نشأت في الولايات المتحدة وأثرت على معظم بلدان العالم. وعلى الرغم من هذا الانخفاض ، فقد تحسنت، بالنسبة للقارة ككل، أرصدة الحسابات المالية والحسابات الجارية، وارتفعت المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار أساساً بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية في النصف الأول من عام 2008. ومع ذلك، فقد زاد متوسط معدل التضخم في أفريقيا بصورة كبيرة ، مما يهدد الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي في بلدان كثيرة. كما أن الأداء الاقتصادي ، القائم أساساً على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية والمعدنية للبلدان الغنية بالموارد ، يخفي التفاوت الكبير بين البلدان ولا يزال غير كاف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وتحتاج القارة إلى اتخاذ تدابير قصيرة الأجل للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتدهور الاقتصادي العالمي وكذلك إلى تدابير طويلة الأجل من أجل تسريع النمو ذي القاعدة العريضة وإدامته والحد من الضعف إزاء الصدمات الخارجية. وفي حين أن أسعار المواد الغذائية في انخفاض بشكل عام، فإنها لا تزال فوق مستوياتها التاريخية في بعض البلدان، ولا تزال كثير من البلدان الأفريقية تواجه التحدي المتمثل في تزايد نقص الغذاء بسبب مشاكل الإنتاج وعدم كفاية التخطيط لحالات الطوارئ وتقديم المساعدة عند حدوثها. وعلاوة على انخفاض أسعار السلع الأساسية، يهدد تباطؤ تدفقات رأس المال الخاص والرسمي الإنجازات التي حققتها العديد من البلدان الأفريقية مؤخراً والمتمثلة في تطبيق سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي وإدارة الإنفاق العام، وإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

## باء - التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي

3- في عام 2008 ، انتشرت آثار انفجار فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة بسرعة لتؤثر على بقية أنحاء العالم عبر الشبكة المالية العالمية. وأدت الأزمة الائتمانية التي أعقبت ذلك إلى جعل البنوك أقل استعداداً لتقديم القروض بعضها لبعض وللمستهلكين ، مما جفف السيولة ، في حين أخذت توقعات المخاطر ترتفع بصورة حادة. وأدى تدمير الثروات المقدر بتريليونات الدولارات إلى تراجع إنفاق الأسر المعيشية على السلع المعمرة فضلاً عن استثمارات الشركات (الأمم المتحدة 2009)

4- وانخفض النمو العالمي من 3,7 في المائة في عام 2007 إلى 2,5 في المائة في عام 2008 ويُتوقع حصول انكماش عالمي خلال عام 2009 ، مع تسجيل معدلات نمو سلبية كبيرة في البلدان الصناعية. ويعاني اقتصاد الولايات المتحدة من الانكماش منذ نهاية عام 2007. وفي منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة ، يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 4 في المائة في عام 2009. ويتوقع أن تدخل جميع البلدان الصناعية الرئيسية في انكماش في نفس الوقت هو حالة لم يسبق لها مثيل (صندوق النقد الدولي 2009 أ).

5- وتأثرت جميع المناطق الإقليمية النامية بالأزمة مع تباطؤ النمو بالفعل في عام 2008. وبالنسبة لعام 2009 ، يُتوقع حصول مزيد من التباطؤ بسبب انخفاض الطلب الخارجي والمحلي كليهما. وبالنسبة لمعظم المناطق الإقليمية النامية ، وخاصة آسيا ، يتوقع حصول نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، ولكن توقعات النمو ما فتئت تتقح تنازلياً باستمرار منذ بداية عام 2009. ويُتوقع أن تسجل بعض البلدان مثل المكسيك وروسيا انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي 2009 أ). وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية في الربع الأول من عام 2009 وحالة عدم اليقين المتصلة بحجم مختلف حزم تدابير الإنقاذ وفعاليتها تجعل التوقعات مشوبة بكثير من الشك. وهناك خطر محتمل يتمثل في حدوث تدهور كبير مصحوب بانكماش اقتصادي عالمي اشد وانخفاض أكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي يحتمل حدوثه في معظم المناطق الإقليمية.

6- وسيكون للأزمة المالية والانكماش الاقتصادي العالمي آثار كبيرة على ميزان الحسابات الجارية والميزان المالي. وعانت اليابان وبلدان آسيا النامية ، بما فيها الصين، من انخفاض في فوائض الحسابات الجارية في عام 2008 في حين انتقلت أمريكا اللاتينية من حالة فائض ضئيل إلى حالة عجز ضئيل. كما شهدت بلدان الشرق الأوسط انخفاضاً في فوائض الحسابات الجارية بسبب هبوط أسعار النفط. وكانت أفريقيا إحدى المناطق الإقليمية القليلة التي سجلت ارتفاعاً كبيراً في فائض الحساب الجاري في عام 2008، وإن كان الارتفاع قد طرأ على مستوى منخفض أصلاً. وتدهور الميزان المالي في البلدان الصناعية ككل وفي جميع الاقتصادات والمناطق الإقليمية الرئيسية. ويعود سبب ذلك أساساً إلى انخفاض الإيرادات نتيجة لتباطؤ النمو وزيادة الإنفاق بسبب الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية (الأمم المتحدة 2009).

7- واستقرت أسعار السلع الأساسية بعد انخفاض سريع في النصف الثاني من عام 2008. فقد وصلت أسعار المواد الغذائية والمعادن إلى الذروة في الأجل الطويل بحلول منتصف عام 2008. ووصل ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى نهايته في منتصف عام 2008 مع بدء العرض في الاستجابة للأسعار المرتفعة للغاية وتدني الطلب مع تباطؤ الاقتصاد العالمي. وبحلول نهاية عام 2008، فقدت معظم أسعار السلع الأساسية الزيادات التي سُجلت خلال فترة الإزهار، على الرغم من أن بعض الأسعار بدأت ترتفع بعض الشيء في بداية عام 2009. واستقرت أسعار النفط على نطاق واسع ، ويتوقع أن ترتفع ببطء خلال عام 2010.

8- وارتفع متوسط التضخم في العالم من 3,5 في المائة في عام 2007 إلى نحو 6 في المائة في منتصف عام 2008 ، وهو أعلى ارتفاع له منذ أواخر التسعينات. غير أنه مع انخفاض الطلب العالمي في أعقاب الأزمة المالية ، انخفضت أيضاً معظم أسعار السلع الأساسية ، مما قلل من ضغوط التضخم العالمي. وتبعاً لذلك ، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة والزيادة الطفيفة في الأجور، يتوقع أن تتخفض معدلات التضخم لعام 2009 لترجع إلى مستويات عام 2007 في معظم المناطق الإقليمية. ودفع ذلك معظم البلدان الصناعية إلى التعجيل بتخفيف القيود على السياسات النقدية ، مع تطبيق أسعار فائدة تساوي صفراً أو قريبة من الصفر في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة (البنك المركزي الأوروبي 2009).

9- واستمرت التجارة العالمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة والحوالات المالية في الزيادة في عام 2008 ولكنها ستتأثر سلباً بالإنكماش في عام 2009. وحدث تباطؤ في نمو التجارة العالمية في عام 2008 بسبب تباطؤ الطلب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتزايد صعوبات الحصول على الائتمان التجاري. وفي الربع الأخير من عام 2008 ، انخفضت التجارة العالمية بنسبة 6 في المائة عن الربع الماضي، ويتوقع حصول المزيد من الانكماش في عام 2009. ومن المرجح أن يكون للتوسع المالي المستحث بفعل تدابير التحفيز المتخذة أساساً في الدول الغنية ، تأثير ضعيف نسبياً على التجارة الخارجية ؛ فقد صُممت التدابير لتشجيع الطلب المحلي ، بما في ذلك الإنفاق العام على الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية. وثمة عامل آخر يسهم في الانخفاض المتوقع أن تشهد التجارة وهو الاتجاه الملحوظ نحو الحماية في بعض البلدان الذي يأخذ شكل زيادات تعريفية ، وحواجز غير تعريفية ، وإعانات مالية (البنك المركزي الأوروبي، 2009 والبنك الدولي، 2009 أ).

### جيم - الأداء الاقتصادي العام في أفريقيا

#### انخفاض معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا في عام 2008

10- بلغ النمو الاقتصادي لأفريقيا 5,1 في المائة في عام 2008، بانخفاض عن نسبة 6 في المائة التي كان عليها عام 2007 (الشكل 1). وكان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا هو ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، لا سيما النفط. وساهمت البلدان الأفريقية المصدرة للنفط بنسبة 64,1 في المائة من إجمالي نمو القارة ، وارتفع النمو لديها بمعدل 5,9 في المائة مقابل 4,4 في المائة بالنسبة للبلدان غير النفطية. وبالإضافة إلى التأثير القوي لأسعار السلع الأساسية ، من المهم التأكيد على العوامل الرئيسية الأخرى، وخصوصاً السياسات الجيدة على صعيد الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية التي دعمت أداء النمو المرتفع في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وفي كثير من البلدان الأفريقية ، ساعد اعتماد سياسات سليمة ومستدامة للاقتصاد الكلي على زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على السواء وعلى حفز النمو.

11- وعلاوة على ذلك ، ومن خلال تعزيز الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات ، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد وتطبيق إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال التجارية وتوطيد السلام في العديد من مناطق النزاع، جذبت القارة تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص وحفزت تنمية القطاع الخاص. وأصبحت ممارسة الأعمال التجارية أسهل في أفريقيا لأن بلدان كثيرة قد نفذت الكثير من الإصلاحات في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال ، خلال الفترة 2007/2008، أُجري في اقتصادات 28 بلداً 58 إصلاحاً مقابل 49 إصلاحاً في 24 بلداً خلال العام السابق. وتكتسب وتيرة الإصلاحات زخماً مع زيادة بنسبة 70 في المائة في عدد البلدان التي أجرت إصلاحات ما بين عامي 2005 و 2008. ونتيجة لذلك ، تحسّن في عام 2008 الترتيب الإقليمي لأفريقيا على أساس وتيرة الإصلاح لتحل المركز الثالث بعد أوروبا وآسيا الوسطى، مرتفعاً من المركز الخامس الذي كانت تشغله في عام 2007. وكانت هناك ثلاثة بلدان أفريقية (السنغال، وبوركينا فاسو، وبوتسوانا) من بين البلدان العشرة التي أجرت أفضل إصلاحات في مجال ممارسة الأعمال التجارية في عامي 2007 و 2008 (البنك الدولي، 2009 ب).

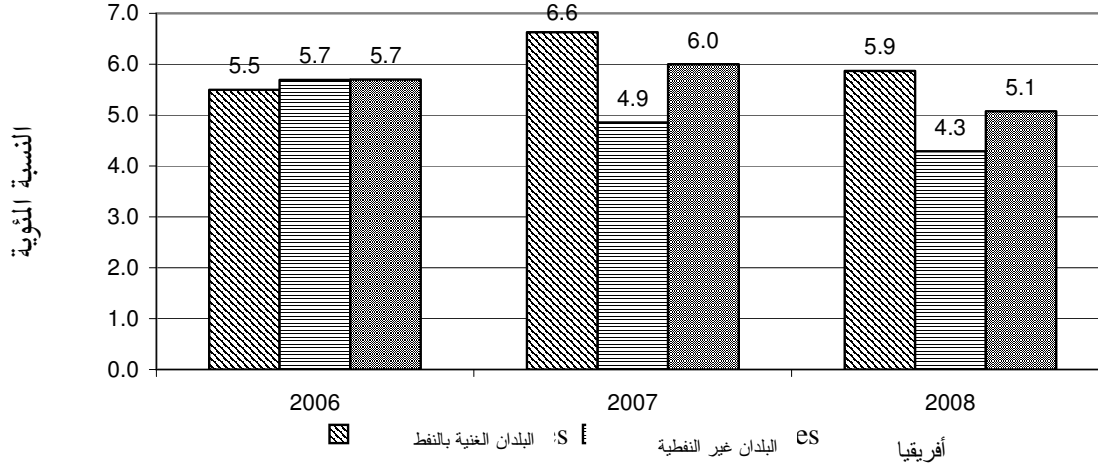
12- وأخيراً ، فقد ساعدت زيادة المساعدات المقدمة من المانحين وإجراءات تخفيف عبء الديون الكثير من البلدان على تحرير الموارد للاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية الرأسمال البشري والحد من الفقر. ونتيجة لذلك ، شرع الكثير من البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل في تنويع قاعدتها الإنتاجية، وتحسين القدرات التجارية وزيادة الإنتاجية وكذلك الصادرات. وفيما يخص حجم الصادرات، ارتفعت صادرات أفريقيا من السلع والخدمات بنسبة 13 في المائة بين عامي 2006 و 2008 ، بينما زادت الواردات بنسبة 6,6 في المائة خلال نفس الفترة. ومع ذلك ، فإن معدلات التبادل التجاري في القارة لم ترتفع إلا بنسبة 1,4 في المائة فقط سنوياً خلال هذه الفترة.

13- وانعكس دور ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، والاستقرار السياسي واتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة في أداء النمو في أفريقيا في عام 2008 في طريقة أداء كل بلد من البلدان. فعلى الرغم من أن ثمانية بلدان من بين البلدان العشرة الأفضل أداء هي بلدان غنية بالمعادن أو مصدرة للنفط وبلد واحد (ليبيريا) خارج من نزاع، فإن تحسين إدارة الاقتصاد الكلي هو الشيء المميز للاقتصادات عالية الأداء<sup>1</sup>. وفي المقابل ، فإن كل البلدان ذات الأداء الأسوأ (إريتريا وتشاد وجزر القمر وزمبابوي والصومال وغينيا) شهدت إما حالات خطيرة من عدم الاستقرار السياسي أو صدمات خارجية أو كلا الأمرين. ويظل تنويع الانتاج والصادرات الأولوية بالنسبة للبلدان الموجودة على رأس قائمة الأداء أو في ذيلها على حد سواء.

14- وبالإضافة الى استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات، فإن بذل الجهود من أجل الحفاظ على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وإجراء الإصلاحات المؤسسية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية غير المسببة للديون تشكل عوامل بالغة الأهمية بالنسبة لأفريقيا للحفاظ على النمو في بيئة اقتصادية عالمية يشوبها الاضطراب. وفي هذا السياق ، يجب أن يقوم المجتمع الدولي أيضاً بدوره في مساعدة البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط التي تحتاج إلى دعم خارجي للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للانكماش العالمي ، ونقص الأغذية، وانخفاض حصائل التصدير.

<sup>1</sup> أفضل البلدان الأفريقية أداء في عام 2008 هي : أنغولا (12.9 في المائة) ، وغينيا الاستوائية (9 في المائة) ، وليبيريا وإثيوبيا (8 في المائة لكل منهما) ، وجمهورية الكونغو (7.8 في المائة) ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (7.2 في المائة) وتنزانيا (6.8 في المائة) ، وملاوي ( 6.9 في المائة)، ومصر وبوتسوانا (6.5 في المائة لكل منهما).

الشكل 1- النمو في أفريقيا، الاقتصادات النفطية والاقتصادات غير النفطية، 2006-2008 (نسبة مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر (2008).

### يستمر اختلاف أداء النمو عبر المناطق دون الإقليمية والبلدان

15- في عام 2008 ، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث من مناطق القارة دون الإقليمية الخمس (الجدول 1). وسجلت منطقتا غرب أفريقيا ووسط أفريقيا نمواً بنسبة 5,4 و 4,9 في المائة على التوالي في عام 2008 ، بالمقارنة مع نمو قدره 5,2 و 3,9 في المائة في عام 2007. وانخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 في شمال أفريقيا ( إلى 5,4 في المائة) ، وفي شرق أفريقيا (5,7 في المائة)، وفي الجنوب الأفريقي (4,2 في المائة). ولا يزال الارتفاع الكبير في الطلب على السلع الأساسية وزيادة أسعارها من بين العوامل الرئيسية الداعمة للنمو في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

الجدول 1- أداء النمو على الصعيد دون الإقليمي، 2006-2008 (نسبة مئوية)

| 2008 | 2007 | 2006 |                 |
|------|------|------|-----------------|
| 5,7  | 6,3  | 6,2  | شرق أفريقيا     |
| 4,2  | 6,2  | 6,1  | الجنوب الأفريقي |
| 5,4  | 5,9  | 5,8  | شمال أفريقيا    |
| 5,4  | 5,2  | 4,6  | غرب أفريقيا     |
| 4,9  | 3,9  | 1,8  | وسط أفريقيا     |
| 5,1  | 6,0  | 5,7  | أفريقيا ككل     |

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، (2008).

16- وعلى الرغم من التباطؤ ، فقد حافظت شرق أفريقيا على أعلى معدل نمو على مستوى القارة خلال الفترة 2006-2008. وكانت إثيوبيا ، مرة أخرى ، في مقدمة المنطقة دون الإقليمية بتسجيل معدل بلغ 8,0 في المائة للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية (7,2) ثم تنزانيا (6,8 في المائة) فسيشيل (6,2 في المائة) وأوغندا (6,0 في المائة) ورواندا (5,8 في المائة) ومدغشقر (5,2 في المائة) وبوروندي وجيبوتي (5,0 في المائة لكل منهما). وهبطت نسبة النمو في كينيا من 6,1 في المائة إلى 3,5 في المائة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العنف الذي أعقب الانتخابات والانخفاض الحاد في قطاع السياحة. وظل النمو ضعيفاً في إريتريا (1,0 في المائة) نظراً لشح الأمطار ، وضعف الإنتاج الزراعي وبيئة الأعمال التجارية. وفي جزر القمر (0,5 في المائة) أعاق عدم الاستقرار السياسي حركة السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك النمو العام.

17- وشملت العوامل التي ساهمت في النمو في شرق أفريقيا التوسع في مجالات الزراعة والبستنة والخدمات وخاصة في مجال المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والتشييد. كما استفادت المنطقة دون الإقليمية من تدفقات جيدة للمعونات ونمو قوي في السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن النمو في بعض البلدان في شرق أفريقيا مثل أوغندا قد ظلت تقيدته اختناقات الهياكل الأساسية ، لا سيما في مجال الطاقة والنقل.

18- واستمرت العائدات المرتفعة للنفط وإيرادات السياحة في تعزيز النمو في شمال أفريقيا. فقد شهدت مصر نمواً بنسبة 6,5 في المائة ، تلتها الجماهيرية العربية الليبية (6,2 في المائة) ثم السودان (6,0 في المائة) فالمغرب (5,1 في المائة) وتونس (4,8 في المائة). وانتعش النمو الاقتصادي في موريتانيا بشكل ملحوظ (من 1 في المائة في عام 2007 إلى 4,2 في المائة في عام 2008) ، بيد أنه انخفض في الجزائر (من 4,6 في المائة إلى 3,3 في المائة). وإلى جانب الارتفاع الكبير في صادرات النفط والمعادن مما عزز الاستهلاك في القطاعين العام والخاص في معظم البلدان ، فقد شهد شمال أفريقيا انتعاشاً في الإنتاج الزراعي وازدهاراً في قطاع التشييد بسبب ارتفاع الطلب على المباني السياحية والمباني السكنية. وتباطأ النمو في تونس بسبب تكاليف المواد الغذائية والنفط وضعف طلب الاتحاد الأوروبي على الصادرات التونسية، وحدث الشيء ذاته في السودان نتيجة لانخفاض إنتاج النفط.

19- وفي غرب أفريقيا، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان مرتفعاً ، وذلك بفضل الانتعاش السريع الذي شهدته ليبيريا (8,0 في المائة) ، وزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره والنمو في القطاعات غير النفطية في نيجيريا (6,1 في المائة في كل قطاع) ، وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحوالات المالية إلى الرأس الأخضر (5,8 في المائة) ، والتوسع في أنشطة التعدين في كل من سيراليون (5,8 في المائة) وغانا (6,0 في المائة) وبوركينا فاسو (4,3 في المائة). وعزز النمو في قطاعي التشييد والسياحة مصحوباً بزيادة كبيرة في الإنفاق العام ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في غامبيا (5,8 في المائة). كما ظل النمو مرتفعاً في بنن (4,7 في المائة) مع انتعاش في نشاط إعادة التصدير وإنتاج القطن والنمو القوي الذي حدث في قطاع التشييد.

20- ودعم النشاط القوي لقطاعي التعدين والخدمات ، من جملة عوامل أخرى ، النمو الذي سُجل في السنغال (4,6 في المائة) ، والنيجر (4,0 في المائة) ، في حين استفاد النمو في مالي (3,9 في المائة) من التوسع السريع للقطاعات غير المرتبطة بالتعدين. وكان الأداء الاقتصادي ضعيفاً نسبياً في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. وسجلت غينيا بيساو نمواً نسبته 3,3 في المائة بفضل انتعاش الإنتاج الزراعي وزيادة الدعم المقدم من المانحين ، كما نمت توغو بمعدل 2,9 في المائة بسبب ازدياد في إنتاج القطن ونمو الصناعات التحويلية والخدمات. وأسفر انتعاش قطاع النفط وعوائد السلام عن تحقيق نسبة نمو بلغت 2,8 في المائة في كوت ديفوار في عام 2008 ، في حين حكمت الاضطرابات السياسية على غينيا بتحقيق معدل نمو بلغ 2,0 في المائة .

21- وتسارع الأداء الاقتصادي في وسط أفريقيا من 3,9 في المائة في عام 2007 إلى 4,9 في المائة في عام 2008 ، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير لزيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية في غينيا الاستوائية (9,0 في المائة) ، وتوسع كبير في إنتاج النفط ونشاط في القطاع غير النفطي في الكونغو (7,8 في المائة) ، وفي غابون (3,9 في المائة). كما ظل النمو مرتفعاً في سان تومي وبرينسيبي (5,3 في المائة) على الرغم من التأخير في صرف بعض أموال المانحين وأثر ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة.

22- وتحسن النمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (ليصل إلى 4,4 في المائة) مع استئناف الدعم المقدم من المانحين وتحسن الوضع السياسي، وكما تحسن النمو أيضاً في الكاميرون (3,9 في المائة) نتيجة لتنمية الهياكل الأساسية واستغلال الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من التحسن ، تظل تشاد (1,0 في المائة) أقل بلد في المنطقة دون الإقليمية من حيث الأداء نتيجة للصراع السياسي وعدم انتظام تدفق النفط وإدارة عائداته.

23- وتباطأ الأداء الاقتصادي للجنوب الأفريقي من 6,2 في المائة في عام 2007 إلى 4,2 في المائة في عام 2008 ، لأن معظم الاقتصادات الكبيرة قد سجلت انخفاضاً في معدلات النمو. وعلى الرغم من التباطؤ ، فقد حافظت أنغولا على أعلى معدل للنمو في المنطقة دون الإقليمية في عام 2008 (12,9 في المائة) تليها ملاوي (6,6 في المائة) ثم بوتسوانا (6,5 في المائة) فموزمبيق (6,2 في المائة) وزامبيا (5,9 في المائة) وموريشيوس (5,4 في المائة) وليسوتو (5,0 في المائة) وناميبيا (3,5 في المائة). وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد في جنوب أفريقيا (من 5,1 في المائة في عام 2007 إلى 3,1 في المائة في 2008) . وظل النمو منخفضاً في سوازيلاند (2,0 في المائة) في حين واصل اقتصاد زيمبابوي انكماشه (-4,5 في المائة).

دال - اختلالات الاقتصاد الكلي المدفوعة إلى حد كبير بالصدمات المتعلقة بالسلع الأساسية

#### **العجز المالي المتزايد للبلدان المستورة للنفط**

24- كان للزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط في النصف الأول من عام 2008 تأثيرات مختلفة على الموازين المالية للاقتصادات الأفريقية النفطية وغير النفطية. وسُجلت حالات عجز

مالي في 86 في المائة من البلدان المستوردة للنفط في عام 2008 بعد أن كان عدد هذه الحالات يساوي 76 في المائة في عام 2007 (الجدول 2). وفي المقابل ، بلغ الفائض المالي المشترك لدى البلدان الأفريقية المصدرة للنفط 7,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 ، بعد أن كان يساوي 5 في المائة في عام 2007. وجميع البلدان العشرة التي لديها أكبر فائض مالي هي إما بلدان غنية بالنفط (7 بلدان) ، أو بالمعادن (3 بلدان) ، مما يشير إلى أن الوضع المالي العام الجيد نسبياً في القارة لا يعدو كونه مؤشراً على الوضع المالي للبلدان المصدرة للنفط. وتظهر البيانات أن أول عشرة بلدان من قائمة البلدان ذات العجز تعاني كلها، فيما عدا مصر وغانا، تعاني صراع سياسي و/ أو صدمات خارجية.

25- وعلى الرغم من العجز في أوضاع غالبية البلدان ، فقد كانت الإدارة المالية سليمة في معظمها، لأن العجز قد بقي في حدود أقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لـ 79 في المائة من البلدان التي تعاني عجزاً. وفي حين رفعت العديد من الحكومات إيراداتها من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين جباية الضرائب، فقد زادت أيضاً معدلات الإنفاق العام بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة ، والحاجة إلى التخفيف من آثار ذلك الارتفاع وخاصة على الفقراء. وبغية احتواء العجز المالي المتزايد ، قلصت بعض الحكومات الأفريقية الإنفاق على الخدمات العامة والمشاريع الإنمائية. وفي سياق التدهور الاقتصادي العالمي ، سيكون لهذه التدابير آثار اجتماعية سلبية ملموسة، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من الدعم الخارجي ، بما في ذلك المعونة، وتخفيف عبء الديون ، فضلاً عن الإقراض بشروط تساهلية من المؤسسات المالية الدولية.

#### الجدول 2- توزيع العجز المالي في أفريقيا في عام 2008 (42 بلداً)

| البلدان<br>النفطية          | البلدان غير<br>النفطية | البلدان الغنية<br>بالمعادن | البلدان غير<br>الغنية<br>بالمعادن | بلدان أفريقيا جنوب<br>الصحراء الكبرى |
|-----------------------------|------------------------|----------------------------|-----------------------------------|--------------------------------------|
| البلدان ذات الفائض          | 8                      | 4                          | 2                                 | 10                                   |
| أقل من 5 بالمائة            | 2                      | 3                          | 1                                 | 5                                    |
| من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة | صفر                    | 1                          | صفر                               | 1                                    |
| أكثر من 10 بالمائة          | 6                      | صفر                        | صفر                               | 4                                    |
| البلدان ذات العجز           | 5                      | 25                         | 8                                 | 26                                   |
| أقل من 5 بالمائة            | 4                      | 18                         | 5                                 | 13                                   |
| من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة | 1                      | 5                          | 2                                 | 3                                    |
| أكثر من 10 بالمائة          | صفر                    | 2                          | 1                                 | 2                                    |
| العدد الإجمالي للبلدان      | 13                     | 29                         | 10                                | 19                                   |

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس بيانات وحدة المعلومات لمجلة إكونوميست، تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

**ملحوظة :** نظراً لمحدودية البيانات، اقتصر تغطية الحسابات على 42 بلداً فقط. البلدان الـ 11 غير المشمولة هي جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر.

### سجلات أفريقيا معدلات تضخم مرتفعة في عام 2008

26- بلغ التضخم في أفريقيا ، باستثناء زيمبابوي ، 10,7 في المائة في عام 2008، مرتفعاً بذلك من 6,4 في المائة في عام 2007. وسجل أكثر من 90 في المائة من البلدان الأفريقية البالغ عددها 52 التي تتوفر بشأنها بيانات معدل تضخم يساوي 5 في المائة أو أكثر في عام 2008 مقارنة بنسبة 60 في المائة من هذه البلدان في عام 2007 (الجدول 3). ولم تسجل إلا ثلاثة بلدان (جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار ، وجزر القمر) معدل تضخم أقل من 5 في المائة في عام 2008. وكانت نسب التضخم التي سجلت في أفريقيا في الآونة الأخيرة قد تجسدت غالباً في شكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة المرتبطة بارتفاع الطلب العالمي في النصف الأول من عام 2008.

27- ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ضغوط التضخم التي شهدتها القارة في عام 2008 استمرار الإنفاق الحكومي والطلب المحلي القوي ، وخاصة في البلدان المصدرة للنفط. وكان هذا هو حال الاقتصادات النفطية مثل أنغولا ومصر والسودان حيث بلغ معدل التضخم 12,6 و 17,1 في المائة و 15,0 على التوالي. ولو استثنينا زيمبابوي، تكون إثيوبيا قد سجلت أعلى معدل للتضخم في أفريقيا (41 في المائة) في عام 2008 ، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الغذائية إضافة إلى الجفاف ، تليها غينيا (30 في المائة) ثم سان تومي وبرينسيبي (28 في المائة) فكينيا (25 في المائة). ولا تزال زيمبابوي تسجل أعلى معدل للتضخم في القارة (11 مليون في المائة).

### الجدول 3- توزيع معدلات التضخم في أفريقيا، عام 2008 (51 بلداً)

| النطاق                 | أفريقيا | البلدان النفطية | البلدان غير النفطية | البلدان الغنية بالمعادن | البلدان غير النفطية، وغير الغنية بالمعادن | بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى |
|------------------------|---------|-----------------|---------------------|-------------------------|-------------------------------------------|-----------------------------------|
| أقل من 5 بالمائة       | 3       | 1               | 2                   | 1                       | 2                                         | 3                                 |
| ما بين 5 و 10 بالمائة  | 23      | 7               | 16                  | 5                       | 18                                        | 19                                |
| ما بين 10 و 20 بالمائة | 19      | صفر             | 19                  | 8                       | 11                                        | 16                                |
| 20 بالمائة فما فوق     | 6       | صفر             | 6                   | 2                       | 4                                         | 6                                 |
| العدد الإجمالي للبلدان | 51      | 8               | 43                  | 16                      | 35                                        | 44                                |

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، (2008).

ملحوظة: لم تشمل الحسابات سيشل وسوازيلاند بسبب نقص البيانات.

28- صعب ارتفاع معدلات التضخم في أفريقيا من إدارة الاقتصاد الكلي ، وساهم في تراجع الإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين في مجال الحد من الفقر. ذلك أن تشديد السياسات المالية والنقدية قد يسبب الضرر للفقراء دون أن يؤثر تأثيراً كبيراً على معدلات التضخم. وفي معظم البلدان الأفريقية ، تركز السياسات النقدية على ضبط الكتلة النقدية للحد من التضخم الأساسي غير المرتبط بأسعار المواد الغذائية. وتعني الأسواق المالية الضعيفة أن هذه البلدان تفتقر إلى الأدوات النقدية غير

المباشرة التي تنسم بالفعالية. كما تتميز هذه البلدان بالضعف النسبي في التنسيق بين السياسات المالية والسياسات النقدية.

29- وفي البلدان التي تكون فيها الأسواق المالية أكثر تعقيداً ، تعتمد الحكومات على أسعار الفائدة وأسعار سندات الخزانة بوصفها الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية. فعلى سبيل المثال ، رفعت جنوب إفريقيا سعر إعادة الشراء بنسبة 50 نقطة أساس ليصل إلى 12 في المائة في حزيران/يونيه 2008 ، مما رفع سعر الفائدة الأساسي على القروض إلى 15,5 في المائة. وفي مصر، رفعت معدلات الإيداع والإقراض اليومية بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 11 و 13 في المائة في آب/أغسطس 2008. وقد يكون لارتفاع أسعار الفائدة آثار سلبية كبيرة على النمو ، وبالتالي على إيرادات الحكومة.

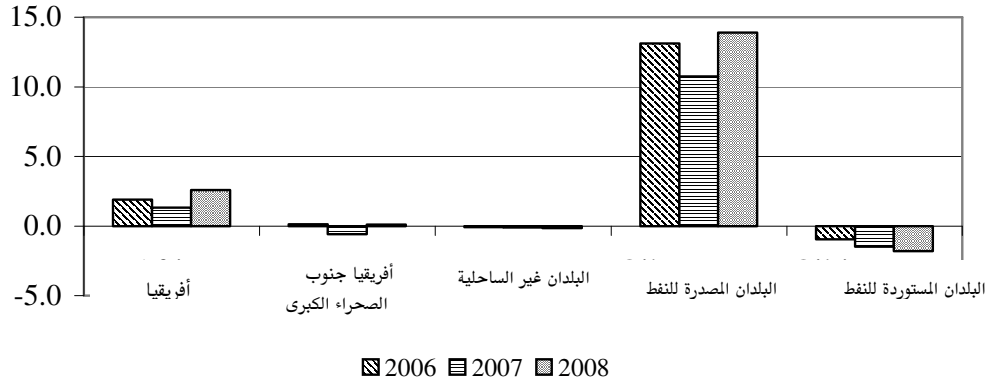
### هاء - تدهور الموازين الخارجية في غالبية البلدان الأفريقية في عام 2008

#### التطورات في ميزان المدفوعات

30- على الرغم من أن أسعار الطاقة والغذاء قد اتجهت نحو الانخفاض في النصف الثاني من عام 2008 فإن ارتفاع أسعارهما قد أدى إلى زيادة العجز في الحساب الجاري في 31 بلداً من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط التي تتوفر عنها بيانات. وفي المتوسط، زاد العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان من نسبة -1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى -1,8 في المائة في عام 2008. وكما زاد العجز، وإن كان بصورة طفيفة في الحساب الجاري، في اقتصادات البلدان الأفريقية غير الساحلية التي تلقت تدفقات كبيرة نسبياً من المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى فإنه بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط زادت فوائض الحساب الجاري من 10,7 في المائة في عام 2007 إلى 15,9 في المائة في عام 2008 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من العام. وعليه فإن الموقف العام بالنسبة للحساب الجاري للبلدان الأفريقية التي تتوفر عنها بيانات والبالغ عددها 42 بلداً الذي يبين فائضاً قدره 2,6 في المائة في عام 2008 هو انعكاس للعائدات الكبيرة التي ولّتها البلدان المصدرة للنفط (الشكل 2).

31- وتظهر البيانات بوضوح أن استدامة الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط تتعرض لتهديدات متزايدة. وهذا الوضع، مع عدم التوازن الداخلي والضغوط التضخمية، عرض احتمالات استقرار الاقتصاد الكلي ونموه في عام 2008 وما بعده لمخاطر شديدة. وإضافة إلى ترشيد استهلاك الطاقة، فإنه يتعين على هذه البلدان أن تتبّع استراتيجيات لتنويع الصادرات وتشجيع السياحة وجذب التحويلات. غير أنه في الأجل القصير تحتاج البلدان الأفريقية المستوردة للنفط إلى المزيد من تدفقات المعونة كي تدير بفعالية أرصدها الخارجية. وإلى أن يتحقق ذلك ينبغي أن تخصص البلدان المصدرة للنفط نسبة كبيرة من عائدات صادراتها واحتياطياتها لمترابكة لزيادة الاستثمار العام في الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري وتقديم الخدمات العامة بدلاً من الاحتفاظ باحتياطيات مفرطة في النقد الأجنبي تحقق عائداً منخفضاً.

الشكل 2 - ميزان الحساب الجاري في أفريقيا حسب الفئة، 2006-2008 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



**المصدر :** حسابات للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تستند إلى بيانات من وحدة المعلومات بمجلة "الإيكونوميست"، تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

**ملاحظة:** البيانات تشمل 42 بلداً فقط من البلدان الأفريقية. والبلدان غير المشمولة البالغ عددها 11 بلداً هي : جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وسيراليون، والصومال، وغينيا-بيساو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

### تزايد تقلبات سعر الصرف في عام 2008

32- بالنسبة لأسعار الصرف الإسمية زادت قيمة 18 عملة من العملات الأفريقية التي تتوفر عنها بيانات والبالغ عددها 35 عملة مقابل دولار الولايات المتحدة في عام 2008 مع انخفاض قيمة 16 عملة وثبات قيمة عملة واحدة. وللعام الثاني على التوالي زادت قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية المرتبط باليورو زيادة كبيرة مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي الواقع، شهد العديد من البلدان التي تصدر مقادير كبيرة من السلع الأساسية ارتفاعاً في قيمة عملاتها في عام 2008. والارتفاع الزائد في أسعار الصرف يمكن أن يثبط الصادرات من غير السلع الأساسية من أفريقيا مما يضعف القدرة على المنافسة أو بسبب مشكلة "الداء الهولندي". غير أن عملات أفريقية عديدة بدأت قيمتها في الانخفاض مقابل دولار الولايات المتحدة في أواخر عام 2008.

33- وبالنسبة لسعر الصرف الحقيقي الساري شهد 28 بلداً من البلدان التي تتوفر عنها بيانات والبالغ عددها 38 بلداً انخفاضاً في قيمة العملة في عام 2008. غير أن ستة بلدان فقط سجلت ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي الساري بنسبة تزيد عن 10 في المائة، بينما انخفض سعر الصرف الحقيقي الساري بنسبة تزيد عن 10 في المائة في ثلاثة بلدان. وكانت زامبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق هي البلدان الأفريقية الخمسة التي زادت فيها أسعار الصرف الحقيقية السارية في عام 2008. وكانت بوروندي، وزمبابوي، وسيشيل، وغانا، وناميبيا، هي البلدان الخمسة التي انخفضت فيها قيمة العملات بأكثر نسبة. وهذا يبين أنه من الممكن أن تواجه البلدان الغنية بالموارد والبلدان التي تفقر إلى الموارد

على حد سواء، انخفاضاً أو ارتفاعاً كبيراً في سعر الصرف الحقيقي الساري ، وهو ما يرجع أساساً إلى التذبذبات في مستوى الأسعار المحلية<sup>2</sup>. وارتفاع الأسعار المحلية المرتفعة، على العكس من ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الساري حتى لو ظل سعر الصرف الإسمي ثابتاً.

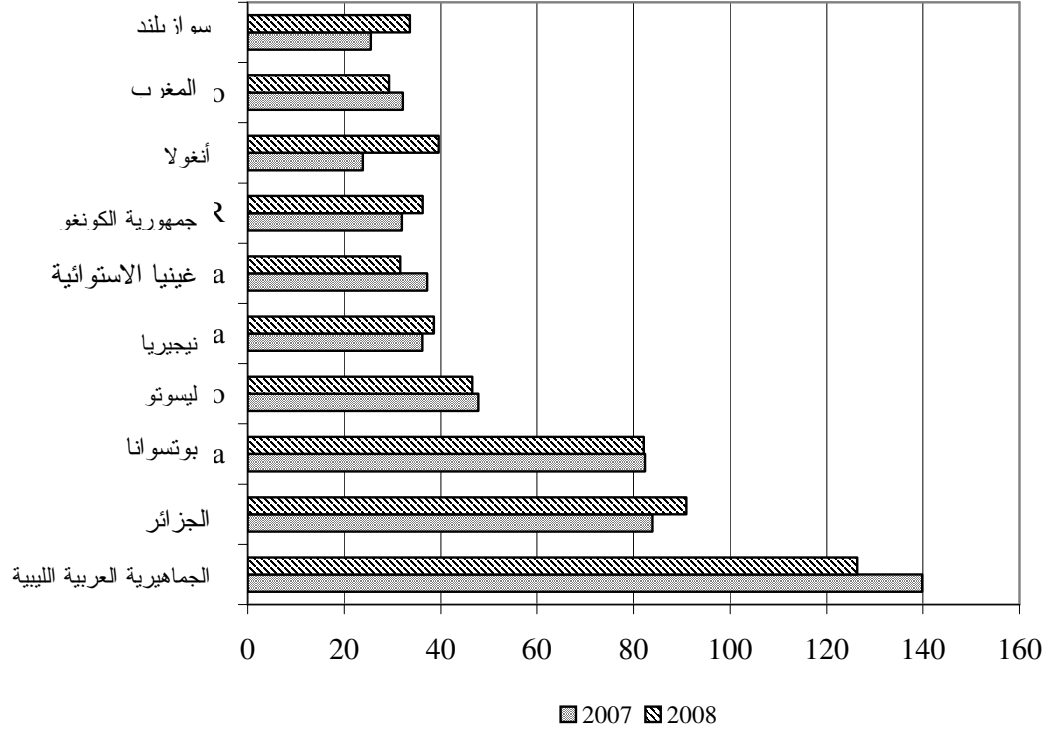
34- وبالنظر إلى ارتفاع مقدار الفوائض في الحسابات الجارية في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط فإن احتياطات القارة من العملات الأجنبية استمرت في الارتفاع، من 32,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 34,5 في المائة في عام 2008. ومن بين البلدان الأفريقية التي تتوفر عنها بيانات والبالغ عددها 42 بلداً كان لدى 34 بلداً احتياطات من النقد الأجنبي تبلغ 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر في عام 2008. وتشير قائمة البلدان الأفريقية العشرة التي تحتل أعلى المراكز في قائمة البلدان التي لديها أكبر احتياطات من النقد الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاحتياطات العالية تنشأ أساساً من عائدات السلع الأساسية وتدفقات رأس المال الخاص وأنه لا يوجد بين هذه البلدان بلداً يتلقى معونة كبيرة (الشكل 3).

35- والاقتصادات الأفريقية المصدرة للنفط بحاجة إلى أن تتسق السياسات المالية والنقدية على نحو وثيق من أجل إدارة احتياطاتها من النقد الأجنبي بفعالية وإتاحة مجال مالي لتدخلات مقارنة للتقلبات الدورية، يمكن أن تؤدي إلى تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية والتدهور الاقتصادي المتعمق. وهذا سوف يساعد تلك الاقتصادات أيضاً في إدارة المخاطر التي تنشأ عن التغير الفجائي في سعر الصرف والضغوط التضخمية، مع تشجيع الاستثمار المحلي في الوقت نفسه من أجل تحقيق نمو سريع ومستدام.

---

<sup>2</sup> يعرف مؤشر سعر الصرف الحقيقي الساري بأنه  $[Pd/Pf*NER]$  ، حيث الرمز Pd يشير إلى مستوى الأسعار المحلية، والرمز Pf يشير إلى مستوى الأسعار بالعملة الأجنبية (عملة الولايات المتحدة)، والرمز NER يشير إلى سعر الصرف الرسمي معبراً عنه بسعر دولار الولايات المتحدة بالعملة المحلية (المتوسط للفترة). وعلى هذا فإن سعر الصرف الحقيقي الساري يمثل مقدار السلع الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من السلع المحلية.

الشكل 3- البلدان العشرة التي لديها أكبر احتياطات من النقد الأجنبي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر : وحدة المعلومات بمجلة " الإيكونوميست "، تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

ملاحظة: البلدان التالية غير مشمولة بسبب عدم توفر البيانات: جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وسيراليون، والصومال، وغينيا — بيساو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

### تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لها دور أساسي في تمكين أفريقيا من تعزيز النمو

36- زاد المعدل المتوسط لإجمالي المدخرات المحلية في أفريقيا من 21,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 إلى 26,3 في المائة في عام 2007. غير أن معدل الاستثمار المحلي ظل ثابتاً تقريباً على مدى الفترة نفسها عند 22 في المائة تقريباً، وهي نسبة تقل كثيراً عن المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يعكس جزئياً أوجه ضعف في الأسواق المالية المحلية والإقليمية وعدم القدرة، وخاصة في البلدان الغنية بالموارد، على استخدام عائدات السلع الأساسية لزيادة الاستثمار المحلي. وبالنظر إلى انخفاض الدخل فإن المدخرات المحلية، وكذلك معدلات الاستثمار، منخفضة في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط عما هي عليه في البلدان المصدرة للنفط.

37- وإضافة إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية تُعتبر أفريقيا بحاجة إلى حشد المزيد من الموارد الخارجية التي لا تترتب عليها زيادة الدين وذلك من أجل زيادة الاستثمار المحلي. وفي تموز/يوليه 2008 كان عدد البلدان الأفريقية التي استفادت من تخفيضات كبيرة في الدين الرسمي 19 بلداً (الأمم المتحدة، عام 2008، أ). غير أنه في حين انخفض الدين الرسمي لأفريقيا زاد الدين المستحق للمصارف وللدائنين الخاصين الآخرين زيادة كبيرة بحيث ظل مقدار الدين الكلي مرتفعاً. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أفريقيا أقل من مستوى 72 بليون دولار في السنة وهو المستوى الذي يُعتبر ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، عام 2008، أ). وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود كي تحسّن القارة نوعية المعونة وفعاليتها وتعزّز التنمية من خلال التجارة.

38- وقد زادت أهمية الوفاء بالتزامات تقديم المعونة في ضوء انخفاض قدرة أفريقيا على الوصول إلى رأس المال الخاص بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة. ويمكن للشركاء في التنمية أن يبدوا التزامهم بزيادة المعونة المقدّمة إلى أفريقيا بوضع جداول زمنية إرشادية متحركة تبين الكيفية التي يعتزمون بها تحقيق أهدافهم المتعلقة بحجم المعونة. ويجب أن يصحب هذا اتخاذ تدابير لتحسين تقديم المعونة وإدارتها. و " إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة " و " خطة عمل أكرا " يوفران إطارين مفيدين لتحسين فعالية المعونة، وهناك حاجة إلى أن ينفذا بشكل كامل.

39- والاستخدام غير الفعّال، إلى حدّ ما، للتجارة في أغراض التنمية هو انعكاس للعوائق المتعلقة بالعرض المحلي، الذي يشمل ضعف الهياكل الأساسية وقاعدة رأس المال البشري، والقيود المفروضة على التجارة الخارجية مثل الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية والخلاف على الدعم الزراعي المقدّم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا. وبجانب زيادة الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية الذي بلغ الآن حوالي 52 بليون دولار سنوياً، تحتاج أفريقيا إلى إدخال تحسينات كثيرة بالنسبة لإمكانية الوصول إلى الأسواق، وتعزيز تكامل السوق الإقليمي، من أجل زيادة القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. كذلك فإنه في مواجهة الاضطراب المالي العالمي وتزايد أوجه اللاتيقين ينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها مؤخراً وذلك من أجل إيجاد بيئة مشاريع تجارية جاذبة لتدفقات رأس المال الخاص.

#### واو - اتجاهات التنمية الاجتماعية

40- واصلت أفريقيا تحقيق قدر كبير من التقدم في عدد من مجالات التنمية الاجتماعية مع تحقيق بعض المكاسب الملموسة في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والتطعيم ضد مرض الحصبة، واستخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، وخفض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بعض البلدان، وتحقيق المساواة بين الجنسين في بعض الجوانب. غير أن التقدم الذي تحقق بالنسبة للفقر والقضاء على الجوع والوفيات النفاسية، وكذلك بالنسبة لمعالجة التفاوتات التي ترجع إلى نوع الجنس والدخل والإعاقة، كان محدوداً. ويبحث هذا الجزء في اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا

بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة مع التركيز على الفقر والبطالة والتعليم والصحة وإيلاء اهتمام خاص للجماعات الضعيفة والمهمشة.

### الفقر والبطالة

41- البيانات المتاحة عن الفقر المرتبط بالدخل ليست كاملة وهو ما يجعل الرصد والمتابعة على نحو دقيق للتقدم المحرز في القضاء على الفقر على المستويين الوطني والإقليمي أمراً بالغ الصعوبة. ووفقاً للتقديرات التي وُضعت مؤخراً فإن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (باستخدام حدّ الفقر الدولي الجديد وهو 1,25 من دولارات الولايات المتحدة في اليوم) قد تضاعف تقريباً من 200 مليون نسمة في عام 1981 إلى 380 مليون نسمة في عام 2005 (Chen and Ravallion, 2008). وفي الوقت نفسه، فإن معدل البطالة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إنخفض إنخفاضاً هامشياً فقط، من 8,5 في المائة في عام 1997 إلى 8 في المائة في عام 2007، ومن المتوقع أن يزيد زيادة حادة في عام 2009 بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي. والبطالة أكثر ارتفاعاً بين الجماعات المهمشة، التي تشمل النساء (9,1 في المائة) والشباب (13,7 في المائة) والمعاقين (منظمة العمل الدولية، 2008). ومعدل البطالة أعلى أيضاً في بلدان شمال أفريقيا (11,7 في المائة في عام 1997 و10,9 في المائة في عام 2007) عما هو في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وسجلّ معدل البطالة للنساء والشباب في بلدان شمال أفريقيا معدلات أعلى، وهي 16,2 في المائة و24,5 في المائة على التوالي (منظمة العمل الدولية، 2008).

42- ونسبة الأشخاص الذين يعانون من العمالة غير المستقرة مرتفعة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وتزيد عن 70 في المائة. ولا يزال عبء العمالة غير المستقرة واقعاً بشدة على عاتق النساء اللواتي يعملن أساساً في قطاع الزراعة وفي القطاع غير الرسمي. وبُطء التقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية يتجلى في الواقع بصورة أوضح بالنسبة للجماعات المهمشة والجماعات الضعيفة في البلدان الأفريقية، التي تشمل النساء وكبار السن والشباب والمعاقين، والأيتام والأطفال الضعفاء والمشردين داخلياً والشعوب الأصلية. وإقصاء هذه الجماعات من المجتمع لا ينعكس فيما يعانونه من انخفاض في الدخل وسوء النتائج في سوق اليد العاملة فحسب بل أيضاً في انخفاض معدلات التحصيل التعليمي وسوء الحالة الصحية وتدني نسبة تمثيل تلك الجماعات في العمليات السياسية وعلى مستويات وضع السياسات.

43- والتحديات الرئيسية التي تواجه تشجيع الدمج الاجتماعي للجماعات الضعيفة تشمل عدم تنفيذ الالتزامات والسياسات؛ وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة لدعم الإنفاق على البرامج الاجتماعية؛ والقيود فيما يتعلق بالقدرة التقنية؛ وعدم توفر البيانات ذات الصلة لدعم السياسات؛ والحروب والنزاعات. وما حدث مؤخراً من أزمات في الغذاء والطاقة ومن انكماش اقتصادي عالمي زاد من الحاجة إلى تحقيق الدمج الاجتماعي للجماعات الضعيفة والمهمشة وإلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية.

### التعليم : تحقق زيادات ملحوظة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية

44- زاد المعدل الصافي المتوسط للالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من 56 في المائة في عام 1999 إلى 71 في المائة في عام 2006. وفي شمال أفريقيا كانت الأرقام الأولية لمعدلات الالتحاق تزيد عن 85 في المائة في عام 1991 فيما عدا المغرب التي بدأ المعدل بالنسبة لها عند نسبة 56 في المائة في عام 1991 وبلغ نسبة 86 في المائة في عام 2003، ولم يسجل أي تغيير منذ ذلك الوقت. والتحسينات التي طرأت على معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية نتجت إلى حد كبير عن مجموعة من العوامل منها التزام قوي من جانب الحكومات التي قامت بزيادة مرافق التعليم الابتدائي، وإلغاء الرسوم المدرسية، وتقديم الدعم من جانب مجتمع المانحين (الأمم المتحدة، عام 2008 أ). وقد تحقق بصفة خاصة تقدم ملحوظ في البلدان التالية إثيوبيا، وبنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا، ومدغشقر، والنيجر، التي زادت فيها التغطية التعليمية بنسبة تزيد عن 50 في المائة منذ عام 1999 (اليونسكو، 2009). وإذا جرت المحافظة على المعدلات الحالية سوف تتمكن بلدان عديدة في أفريقيا من تحقيق معدلات التحاق بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2015.

45- وعلى الرغم من أن معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية أخذ في التحسن فإن معدل إكمال الدراسة في المدارس الابتدائية يثير القلق. وبين عامي 1999 و2006 تحسّن معدل إكمال الدراسة وزاد من 49 في المائة إلى 60 في المائة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومن 86 في المائة إلى 92 في المائة في بلدان شمال أفريقيا. ومعدلات إكمال الدراسة للبنات في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقل كثيراً عما هي عليه بالنسبة للبنين. والأسباب الرئيسية للانقطاع عن الدراسة تشمل نقص الموارد اللازمة لتغطية التكاليف، وأنشطة العمل المنزلي داخل الأسر المعيشية (وخاصة بالنسبة للبنات)، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال، وحمل المراهقات، وانخفاض نوعية التعليم، ووجود المدارس في أماكن بعيدة. ومن المهم ضمان أن يلتحق الأطفال الأكثر ضعفاً وتهميشاً بالمدارس وأن يظلوا فيها من خلال الانخراط في برامج وتدخلات موجهة تستهدف الأسر المعيشية الفقيرة والبنات. وهناك حاجة إلى تحسين نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس من 45، وهي النسبة التي كانت موجودة في عام 2006.

46- والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الثانوية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى زادت من 25 في المائة فقط في عام 1999 إلى 32 في المائة في عام 2006. والنسبة الإجمالية للالتحاق بمرحلة التعليم فوق الثانوي في تلك البلدان ظلت ثابتة عند 5 في المائة تقريباً في عام 2006 مقارنةً بنسبة 17 في المائة للبلدان النامية ونسبة 25 في المائة للعالم. وقد حققت بلدان شمال أفريقيا تقدماً كبيراً في زيادة الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي وفوق الثانوي. والتحديات الرئيسية التي تؤثر على التعليم في المرحلة الثانوية والمرحلة التالية لها تشمل النقص في المعلمين المدربين والعجز في الموارد اللازمة لتغطية تكاليف التعليم.

47- وقد تحسّن معدل إمام الشباب بالقراءة والكتابة من 68 في المائة في عام 1995 إلى 86 في المائة في عام 2007 في بلدان شمال أفريقيا. أما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة زاد من 53 في المائة إلى 62 في المائة للبالغين ومن 64 في المائة إلى 72 في المائة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و24 عاماً على مدى الفترة نفسها (اليونسكو، عام 2009). غير أنه من المهم أن يُشار إلى أن التباينات الكبيرة في الإلمام بالكتابة والقراءة واضحة في بلدان عديدة بالنسبة لنوع الجنس والفقر ومحل الإقامة والأصل العرقي واللغة والإعاقة (اليونسكو، 2009).

48- وفي عام 2006، بلغت نسبة البنات إلى البنين في العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم الابتدائي 0,89 في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى و0,93 في بلدان شمال أفريقيا، وهو ما يرجع إلى الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات المانحة (الأمم المتحدة، 2008 أ). وقد حققت بلدان شمال أفريقيا أكبر الزيادات، إذ ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للفتيات بأكثر من 20 في المائة في الفترة من ثمانينيات القرن العشرين إلى عام 2007، وتليها بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا التي سجلت أقل الزيادات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007). وقد ارتفع معدل إلمام البنات بالقراءة والكتابة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من 58,6 في المائة للفترة 1985-1994 إلى 67,3 في المائة في عام 2007. ومع ذلك فإن الفجوة الموجودة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث والذكور لا تضيق بسرعة كافية وخاصة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي ظلت فيها نسبة الشابات إلى الشبان من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة ثابتة، تقريباً في حدود 0,87، على مدى العقد الأخير.

49- وقد تدهورت نسبة التعادل بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث إنخفض إجمالي نسبة البنات الملتحقات إلى البنين الملتحقين بالتعليم الثانوي من 0,82 في عام 2000 إلى 0,80 في عام 2006 (الأمم المتحدة، عام 2008 ب). والمعدل الإجمالي لالتحاق البنات بمرحلة التعليم الثانوي بلغ 28 في المائة فقط. والبلدان الأفريقية التي تحرز تقدماً في تحقيق التعادل في أعداد الجنسين في مرحلة التعليم فوق الثانوي عددها قليل للغاية. والنسبة بين معدل التحاق البنات ومعدل التحاق البنين بمرحلة التعليم فوق الثانوي بلغت 0,68 فقط في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وللمقارنة، حققت بلدان شمال أفريقيا تعادل الجنسين في الالتحاق بمرحلة التعليم فوق الثانوي (الأمم المتحدة، 2008 ب).

**الصحة: تقدم متفاوت في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأوبئة الأخرى وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية**

50- نتيجةً لتنفيذ برامج وقائية واسعة النطاق وموجهة، حقق معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية استقراراً أو انخفاضاً في غالبية البلدان الأفريقية (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2008). وقد انخفض معدل انتشار الفيروس لدى البالغين في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من 5,8 في المائة في عام 2001 إلى 5,0 في المائة في عام 2007. ومعدل انتشار الفيروس لدى البالغين هو الأقل في بلدان شمال أفريقيا (أقل من 1 في المائة) والأعلى في البلدان الواقعة في الجنوب الأفريقي حيث بلغ في عام 2007 نسبة أكبر من 15 في المائة

في سبعة بلدان. ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو السبب الرئيسي لأمراض البالغين في القارة ووفياتهم. غير أنه في العديد من بلدان المنطقة هناك دلالات إيجابية على حدوث تغيير في السلوك بما يشير إلى استقرار الوباء، وخاصة بين الشباب (من سن 15 عاماً إلى سن 24 عاماً). وإتباع سلوك أكثر أماناً أدى إلى انخفاض عدد الإصابات الجديدة في رواندا وزمبابوي. وهذا التحول في السلوك هو تطور مشجع بصفة خاصة لأن الشباب قد أخوا البدء في ممارسة النشاط الجنسي في سبعة من البلدان التي بها أكبر عدد من الإصابات (إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا وغانا والكاميرون وملاوي).

51- وبفضل انخفاض أسعار العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، يتلقى العلاج ما يقرب من ثلث الأفريقيين البالغ عددهم 4,6 مليون المصابين بالفيروس والذين يحتاجون إلى تلك العقاقير. وقد زاد عدد الأشخاص الذين تلقوا علاجاً بالمضادات الفيروسية الرجعية في بلدان شرق ووسط وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي من 100 000 شخص في عام 2003 إلى 2,1 مليون شخص في عام 2007 (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2008). والتغطية للأشخاص الذين تلقوا علاجاً تحسّنت من 2 في المائة في عام 2003 إلى 28 في المائة في عام 2006. وقد حققت أربعة بلدان بالفعل (بوتسوانا ورواندا والسنغال وناميبيا) الهدف المتمثل في معالجة ما لا يقل عن 50 في المائة من المرضى (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2008). وفي عام 2007 أبلغ بأن أكثر من 470 000 حامل مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية قد تلقين عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وهذا يمثل زيادة بنسبة تتجاوز 50 في المائة مقارنةً بعام 2006. وفي حين أن الفجوة العامة التي لم يتم سدّها في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال كبيرة فإنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للنساء البالغة نسبتهن 57 في المائة من الأشخاص المصابين في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام 2003 و 61 في المائة في عام 2007 (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عام 2008).

52- والاتجاهات العامة بالنسبة للإصابة بداء السل وانتشاره والوفيات الناتجة عنه آخذة في التصاعد في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مقارنة ببلدان شمال أفريقيا. وبحلول نهاية عام 2006 كانت حالات الإصابة العامة بداء السل ونتائج المسحات التي تثبت الإصابة به قد توقفت عن الزيادة وبدأت تعكس اتجاهها في عشرة بلدان (تونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية الليبية، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغانا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريشيوس) وذلك حسبما هو محدّد في الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية (منظمة الصحة العالمية، عام 2008). وفي عام 2006 كان معدلات الإصابة والانتشار والوفيات تسبب داء السل في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى 291 و 521 و 59 على التوالي لكل 100 000 شخص (باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وكانت المعدلات المناظرة لبلدان شمال أفريقيا 44 حالة إصابة وانتشار و 4 حالات وفاة.

53- ولا تزال الملاريا تمثل السبب الرئيسي لوفيات الأطفال في أفريقيا ولإصابة النساء الحوامل بفقر الدم. وفي حين أن البيانات المتعلقة بمعدلات الإصابة بالملاريا والوفاة بسببها ليست شاملة فإن التغطية بالتدخلات الرئيسية للسيطرة على الملاريا زادت في عدد من البلدان بسبب توفر التمويل وزيادة

الاهتمام على المستوى الوطني بمكافحة الملاريا. وقد اعتمد ثلثا البلدان الأفريقية سياسات تشمل استخدام عقاقير فعالة مضادة للملاريا. ومنذ عام 2007 ينفذ 25 بلداً سياسة للعلاج بعقار مركب أساسه مادة " الأرتيميسينين "، وينفذ 20 بلداً منها سياسة على المستوى القطري للتحويل عن استخدام " الكلوروكين " (مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، 2008). وقد ذكر أن استخدام الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات في المناطق المعرضة لمخاطر الملاريا في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد تحسّن وزاد معدله من 2,1 في المائة في عام 2001 إلى 5 في المائة في عام 2005، ثم إلى 8 في المائة في عام 2007 (الأمم المتحدة، 2008 أ).

54- والأمراض التي يمكن الوقاية منها وسوء التغذية لا تزال هي الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة. غير أن القارة شهدت انخفاضاً في هذين المعدلين. فبين عامي 1990 و2007 انخفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من 111 و 187 لكل 1000 ولادة حية إلى 89 و148 بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومن 79 و 36 إلى 46 بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. وقد سجلت بلدان غرب ووسط أفريقيا أعلى معدلات للوفيات وأدنى معدل انخفاض متوسط (1,2 في المائة) مقارنة ببلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (1,7 في المائة) وبلدان شمال أفريقيا (3,2 في المائة). وهناك أيضاً تباين كبير داخل البلدان، إذ يتم تسجيل معدلات وفيات أعلى بالنسبة للأسر الريفية والأسر الفقيرة.

55- وبالمثل، انخفض بدرجة كبيرة معدل الوفيات النفاسية في بلدان شمال أفريقيا من 250 لكل 100000 حالة ولادة حية في عام 1990 إلى 160 في عام 2005. غير أن معدل الوفيات النفاسية لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول في بقية بلدان القارة. وفي عام 2005 بلغ المعدل 760 (بعد أن انخفض من 790 في عام 1990) في بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، و1100 (كما كان في عام 1990) في بلدان غرب ووسط أفريقيا (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، 2007). وكذلك فإن احتمال الوفاة النفاسية طيلة حياة المرأة مرتفع بدرجة غير مقبولة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ونسبته 1 إلى 23 مقارنة بنسبة 1 إلى 140 في بلدان شمال أفريقيا و 1 إلى 92 عالمياً و 1 إلى 8000 في البلدان الصناعية. وواضح أن التقدم الذي تحقق في خفض معدل الوفيات النفاسية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هو تقدم لا يُذكر وذلك على الرغم من وجود تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان، وهي تفاوتات ترجع إلى الاختلافات في الدخل وإلى عوامل أخرى.

56- وأحد العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في أفريقيا هو ارتفاع معدل حمل المراهقات بسبب الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة. واحتمال الوفاة النفاسية بين الأمهات اليافعات جداً (من سن 15 إلى 19) يعادل ضعف احتمال الوفاة النفاسية بين الأمهات البالغات من العمر أكثر من 20 عاماً). وتقدر اليونيسيف (عام 2008) أن عدد الأمهات اليافعات (من سن 15 إلى 19) اللواتي تحدث وفاتهن كل سنة بسبب مضاعفات الحمل يبلغ 70 000 . وحوالي 80 في المائة من الوفيات النفاسية يمكن منعها إذا ما توفرت للنساء إمكانية الحصول على خدمات التوليد والرعاية

الصحية الأساسية. وينبغي الجمع بين الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية وتعزيز النظم الصحية والإجراءات التي تهدف إلى توعية المرأة وتمكينها.

### زاي - آفاق النمو لعام 2009 تتلبد بالغيوم مع تعمق الانكماش العالمي

57 - تجري باستمرار مراجعة آفاق نمو أفريقيا لعام 2009 نحو التخفيض. وفي أوائل عام 2009 كان من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من 5,1 في المائة في عام 2008 إلى 2,0 في المائة في عام 2009. ومن المنتظر أن تتراوح معدلات النمو دون الإقليمي بين -1,2 في المائة في الجنوب الأفريقي و1,9 في المائة في وسط أفريقيا و3,1 في المائة في شمال أفريقيا و3,1 في غرب أفريقيا و3,8 في المائة في شرق أفريقيا. بيد أن آفاق نمو القارة لعام 2009 تكتنفها شكوك كبيرة نابعة أساساً من الأزمة المالية العالمية والانكماش العالمي المتزايد.

58 - وفرص حدوث قفزة مرتدة في النمو في أفريقيا في عام 2009 ضئيلة، وهي تعتمد على قدرة حزم الحوافز الاقتصادية في البلدان متقدمة النمو على تعزيز الطلب لا على الصعيد المحلي فحسب بل أيضاً تعزيز الطلب على الصادرات الأفريقية من السلع الأساسية. ومع ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة وانخفاض حدة التضخم وتراجع قيمة العملات المحلية والجهود المبذولة لإنعاش الطلب الداخلي المحلي سوف تسهم في حدوث أداء نمو إيجابي، وإن كان أضعف، في عام 2009 في أفريقيا. ومع انخفاض أسعار النفط والأغذية من المتوقع أن ينخفض في عام 2009 متوسط التضخم في أفريقيا.

59 - وينتظر أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة والأغذية في عام 2009 إلى تخفيف الضغط على الميزانيات الحكومية. وهذا سوف يدعم الجهود الحكومية المبذولة من أجل تعزيز الإدارة الفعالة على صعيد الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية التي ينبغي أن تحفز على مزيد من الاستثمار الخاص والنمو في القارة. وتماشياً مع الاتجاهات المالية العالمية، يتوقع أن تحافظ الحكومات على أسعار الفائدة أو تخفيضها بغية تشجيع المصارف على إقراض القطاع الخاص. ويتوقع أيضاً أن تسمح الحكومات بتعديل أسعار الصرف بغية تحقيق استقرار القطاع الخارجي وتعزيز المنافسة الدولية. وفي الواقع يتوقع أن تتراجع قيمة معظم العملات الأفريقية في عام 2009، نتيجة للانكماش الاقتصادي وتباطؤ حصائل الإيرادات وتدفقات رأس المال الوافد.

60 - ونظراً لأنه من المرجح أن تنخفض تدفقات رأس المال الوافد في عام 2009 بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة في البلدان المانحة الرئيسية، يتعين على البلدان الأفريقية أن تستخدم كل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لتعزيز الطلب المحلي. وتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية والحالة الأمنية هو أحد الإجراءات الإضافية التي يمكن أن يساعد أفريقيا في تفادي حدوث تباطؤ شديد. بيد أنه في الوقت الذي تتحسن فيه الحالة السياسية في بلدان مثل جزر القمر وكينيا، تواجه القارة نزاعات مستمرة في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

61 - وتظل أيضاً البيئة السياسية والإدارية باعثة على القلق في بلدان مثل تشاد وزمبابوي والسودان وتمثل أزمة الغذاء وشبح المجاعة في الآونة الأخيرة تهديدات للاستقرار السياسي والاجتماعي ولا سيما في شرق وغرب أفريقيا وفي البلدان التي تدور فيها نزاعات. وتزيد معدلات الفقر المرتفعة أيضاً من تعقيدات آثار الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا التي تعرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القارة. وأخيراً، فإنه نظراً للتنوع المحدود لهياكل الإنتاج والاعتماد الكبير على الزراعة المطرية، تظل أفريقيا أيضاً معرضة للصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية وتغير المناخ. ولا تزال بعض البلدان في القرن الأفريقي تعاني من ظروف الجفاف القاسية ونقص الأغذية في أوائل عام 2009.

#### حاء - الاستنتاجات ومسائل السياسات الرئيسية

62 - لا يزال الأداء الاقتصادي في أفريقيا معتمداً بشدة على الطلب العالمي على السلع الأساسية وأسعارها، بسبب التحول المحدود للهياكل الإنتاجية. بيد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظل مرتفعاً نسبياً، إذ بلغ 5,1 في المائة في عام 2008. والتراجع والانكماش الاقتصاديان العالميان ستكون لهما آثار كبيرة على أفريقيا من خلال انخفاض تدفقات رأس المال الوافد وانخفاض الطلب على صادرات السلع الأساسية وأسعارها. وبناءً على ذلك، فمن المنتظر أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا انخفاضاً حاداً في عام 2009. وكما هو الحال في السنوات الماضية فإن الأداء الاقتصادي يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ومن منطقة دون إقليمية إلى أخرى، ويظل غير كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

63 - وفي عام 2008، تُرجمت أسعار النفط المرتفعة إلى معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن موازين داخلية وخارجية مواتية في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط. بيد أن القارة قد سجلت معدلات تضخم مرتفعة في عام 2008 ، أدت إلى تدهور مستويات المعيشة ولا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

64 - ومع أن أسعار الأغذية آخذة في الانخفاض، فمن المرجح أن تظل هذه الأسعار مرتفعة في الأجل المتوسط. وفي الوقت نفسه، تستمر معاناة كثير من البلدان الأفريقية من نقص الأغذية وانعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف والنزاعات وظروف العرض غير المرنة من بين عوامل أخرى. وعلاوة على تعزيز تدابير الطوارئ فإن الاستجابات طويلة الأجل لها أهمية أساسية بالنسبة لأفريقيا في مواجهة تحديات الأزمة الغذائية والأزمة المالية وتقلبات النمو وبطء التنمية الاجتماعية. وفي الأجل القصير تحتاج الحكومات إلى مزيد من المرونة السياسية فضلاً عن الدعم الخارجي للتصدي لنقص الأغذية من خلال إجراءات من قبيل تخفيض التعريفات على الأغذية المستوردة والإعانات المالية والتحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية الفقيرة. وفي الأجل الطويل يجب على الحكومات أن تزيد من الاستثمار في الزراعة والهياكل الأساسية - حيث توجد القيود الرئيسية على النمو - ولا سيما قطاع الطاقة والاتصالات والطرق وتقديم الخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة. وهذا، إلى جانب الإدارة الفعالة على صعيد الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية، سوف يحفز التنمية والاستثمار من جانب القطاع الخاص مما يجعل بخلق الوظائف والحد من الفقر.

65 - وفي هذا السياق، يتعين على البلدان الأفريقية الغنية بالموارد أن تستخدم إيرادات السلع الأساسية والاحتياطات المتراكمة من القفزة التي حدثت في أسعار السلع الأساسية، في تعزيز تنوع هياكل الإنتاج والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ويتطلب هذا مزيداً من الاستثمار المعزز للإنتاجية ولا سيما في قطاعات الهياكل الأساسية والتكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري.

66 - وعلى الحكومات الأفريقية والشركاء الإنمائيين مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة مزيد من الموارد من المصادر المحلية والخارجية غير المولدة للدين، وذلك من أجل تقديم المساعدة الطارئة والتخفيف من عبء الدين، فضلاً عن توفير القروض التسهلية لتمويل الاستراتيجيات قصيرة الأجل للتخفيف من الآثار الضارة للأزمة العالمية. وبالإضافة إلى الجهود الرامية لاستدامة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، تظل زيادة التخفيف من عبء الدين والإقراض من قبل المؤسسات المالية الدولية من الأمور الأساسية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. وعلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها تصميم صناديق خاصة للتثبيت والتنمية مثل "صندوق مواجهة الضعف" الذي اقترحه مؤخراً رئيس البنك الدولي و"مرفق توفير السيولة في حالات الطوارئ" و"مبادرة تمويل التجارة" التي اقترحتها مصرف التنمية الأفريقي.

67 - وإلى جانب الأهداف المتعلقة بحالات الطوارئ وتثبيت الأوضاع، ينبغي أن تهدف الصناديق الخاصة ومرافق الإقراض إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل، بغية التصدي لتحديات النمو طويل الأجل. وفي هذا الصدد، تدعو الأخطار الناشئة عن الأزمة التي حدثت مؤخراً وإزدياد الإنكماش العالمي أيضاً إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وبسرعة، كما تبرز الحاجة إلى تجنب الاتجاهات الحمائية في خطط الانعاش التي يجري تنفيذها حالياً من جانب البلدان الغنية.

68 - ويجب أن تواصل الاستراتيجيات الإنمائية الأفريقية التركيز على التنمية الاجتماعية مع الاهتمام بصفة خاصة بالجماعات الضعيفة. وينبغي توجيه السياسات نحو مكافحة الفقر والجوع وخلق فرص عمل لائق وتحسين الوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان الشمول الاجتماعي للمجموعات الضعيفة وتصميم سياسات فعالة لإعادة التوزيع وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. وتشكل هذه القضايا جوهر إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا وإعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية اللذين اعتمدا في ختام مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر 2008 .

## المراجع

مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية ، 2008 . "تقرير مرحلي عن تنفيذ التزامات مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا المعقود في أبوجا في أيار/ مايو 2006 : تقرير حالة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا". تقرير مقدم في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة، جنيف، سويسرا، 17 أيار/ مايو 2008.

Chen, S and Ravallion, M. 2008. "The developing world is poorer than we thought, but no less successful in the fight against poverty", *Policy Research Working Paper*, No. WPS 4703 World Bank, Washington, D.C.

ECB, 2009. Monthly Bulletin March 2009, Frankfurt.

EIU, 2008. Online data. August (www.eiu.com).

\_\_\_\_\_, 2009. Online Data. April. (www.eiu.com).

IMF, 2009a. World Economic Outlook Update, 28 January 2009, Washington D.C.

منظمة العمل الدولية، 2008 "اتجاهات العمالة العالمية". جنيف، منظمة العمل الدولية.

برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، 2008، "تقرير عن وباء الإيدز العالمي" برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، جنيف.

اليونسكو، 2009، قاعدة بيانات معهد الإحصاء التابع لليونسكو.

اليونيسيف، 2008، "حالة أطفال العالم 2009". نيويورك؛ اليونيسيف.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - الأمم المتحدة ، 2008. قاعدة بيانات أفريقيا. الأمم المتحدة، نيويورك، نوفمبر/ تشرين الثاني.

الأمم المتحدة، 2009. الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2009، نيويورك.

\_\_\_\_\_, 2008 (أ) "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا : حالة تنفيذ مختلف الالتزامات والتحديات وسبل المضي قدماً". تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، أيلول/ سبتمبر، الأمم المتحدة ، نيويورك.

\_\_\_\_\_، 2008 ب " تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2008 " ، الأمم المتحدة ، نيويورك.

منظمة الصحة العالمية، 2008 " المكافحة العالمية لداء السل: المراقبة والتخطيط والتمويل: تقرير منظمة الصحة العالمية 2008 " جنيف.

WHO, UNICEF, UNFPA and the World Bank, 2007. "*Maternal mortality in 2005*".  
Estimates developed by WHO, UNICEF, UNFPA and the World Bank. WHO, Geneva.

World Bank, 2009a. *Swimming Against the Tide: How Developing Countries are Coping with the Global Crisis*, Washington D.C.

World Bank, 2009b. *Doing Business in 2009*. World Bank. Washington, D.C.